

رسالة ملكية إلى المشاركين في المؤتمر الثاني لوزراء السياحة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رسالة إلى المشاركين في
المؤتمر الثاني لوزراء السياحة لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط
المنعقد يوم 21 وبيع الثاني 1416 هـ موافق 19 شتنبر 1995م، بالدار
البيضاء.

وفي ما يلي نص الرسالة الملكية السامية التي تلاها السيد اندري
ازولاي مستشار صاحب الجلالة خلال الجلسة الافتتاحية لهذا المؤتمر.

«السيدة الوزيرة

السادة الوزراء

السيد الأمين العام للمنظمة العالمية للسياحة

أيها السيدات والسادة

إن التجارة والمبادلات والثروات تزدهر حيثما تلتقي الثقافة والسلام وحيثما يعمل
العقل والحدادة معا على احترام كرامة الشعوب.

ذلك هو الاستنتاج الذي خرج به مؤتمركم الأول الذي انعقد قبل سنتين بـ «هيبير لي
بالمبي» مستوحيا بذلك واقع البحر الأبيض المتوسط كمهد للإنسانية والتقدم ذلك البحر
الذي عرف كيف يجمع حول ضفافه كل ما يهفو إليه السائح الأكثر إلحاحا في رغباته
وما يريد مشاهدته واكتشافه وسماعه على أصعدة التاريخ والحضارة والمتعة المشتركة.

إن البحر الأبيض المتوسط بتاريخه العريق وبما حبه به الطبيعة والإنسان من
إمكانات هائلة وبما يتوفر عليه من تراث لا مثيل له في العالم يشكل أيضا بكيفية
طبيعية وعن جدارة واستحقاق مهد السياحة العالمية. ذلك أن هذه المنطقة تتوفر على ما
يقرب من عشرة ملايين شخص يعملون في قطاع السياحة وعلى مداخيل يتوقع أن تصل
سنة 2000 إلى ما يقرب من 150 مليار دولار بالنسبة لهذا النشاط وحده.

فهذا الحوض يشكل القبة السياحية الأولى في العالم بمقدار ثلث التوافد العالمي وأكثر من نصف التدفق السياحي الأوروبي ويتوفر بطبيعة الحال على رصيد سياحي كبير يتعين استغلاله وضمان استمراره مما يفرض توفر الشروط التالية :

- أولا السلم والأمن.. فالسياحة التي تشكل عنصر سلام وتقارب بين الشعوب والثقافات تحتاج الى السلم لكي تزدهر. وإننا نحيي في هذا الصدد شجاعة اولئك الذين عرفوا كيف يتحلون في آن واحد بالواقعية وبإرادة السلام بالرغم من التمزقات التي نعرفها لتمكين هذه المنطقة التي كانت مهدا للديانات السماوية الثلاث من أن تفكر اليوم في مستقبل لاتعكر صفوه الحروب.

- أما الشرط الثاني للتنمية المستدامة فيمكن في المحافظة على المورد السياحي بمعناه الواسع. فيتعين في هذا الشأن حماية البحر حتى لا يصبح مستودعا سهلا وضروريا لكل ما تنتجه التنمية من مواد ضارة. كما يتعين الاهتمام بالماء الشروب الذي هو مصدر الحياة. ويجب أيضا ضمان حماية التراث الثقافي الذي يتضرر غالبا بفعل الزمن وكذلك بفعل الإنسان مع الأسف.

أما الشرط الثالث للتنمية المستدامة فيمكن في التحكم في العرض والطلب أي التحكم في السوق. وتعتبر هذه المهمة صعبة لأن السياحة تتأثر أكثر من أي نشاط آخر بتقلبات الطلب غير المستقر والهش والمتغير.

وبغض النظر عن أوجه الاختلاف والتنافس القائم بيننا فإننا نرى أن المهمة جسيمة وتتطلب منا اعطاء الأولوية لأوجه التضامن التي تجمعنا وهي في نظرنا ثلاثة.

أولا يتعين على المستوى السياحي التفكير من الآن على أساس مناطق توجه السياح مادام حوض الأبيض المتوسط لم يعد مركز العالم. ومن شأن الموارد التي يخلقها النمو الذي تشهده اليوم بعض مناطق العالم أن يجعل السفر ممكنا بالنسبة لأولئك الذين لم يكن بوسعهم ذلك. وعلى غرار ما يقوم به الأمريكيون واليابانيون فإن الزبناء الجدد لايسافرون لزيارة المغرب أو مصر فقط ولكنهم يتنقلون للتعرف على منطقة شاسعة الى حد ما ليكون سفرهم ذا مردودية. ويمكن لحوض البحر الأبيض المتوسط أن يكون إحدى تلك الوجهات إذا ما تمكنا ابتداء من الآن من اقتراح عرض مشترك يجذب هؤلاء

السياح المحتملين...

ثانيا إذا ألقينا نظرة على عملنا خلال السنوات الماضية يتبين أنه يتعين تبادل خبراتنا لتلافي تكرار بعض الأخطاء وليستفيد بعضنا من تجارب البعض الآخر. وهذا هو الهدف الذي يتعين أن تعمل من أجله الشبكة التي تأملون في إحداثها لتكون أداة وقضاء للمبادلات والتعاون المرن.

وسيكون من الضروري وضع أسس إطار للتشاور وإقامة تنسيق مستمر بين الدول المشاركة في هذا المؤتمر على أساس ميثاق يهدف بالأساس الى تيسير تنمية متوازنة للمنتوج السياحي.

وفي الأخير نؤكد على فكرة التكامل. ذلك أن السياحة بالنسبة لبعضنا تعتبر نشاطا يوفر الموارد ومناصب الشغل كما أنها بلغت في بعض بلداننا نضجا لآمراء فيه، وراكم المتعشون السياحيون مزيدا من الخبرة والمهارة فيما لازالت تنمية السياحة في بلدان أخرى في بدايتها. على الرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها.

وهذه التنمية التي يمكن تقاسمها والتشاور بشأنها هي شرط الحفاظ على عدد من التوازنات بالمنطقة. فضلا عن الاختيار المتوسطي الذي يكمل بالجانب الأوربي بالشمال يتعين علينا بحكم التاريخ والثقافة اللذين يجمعان بيننا أن نتطلع بشكل مشترك الى مستقبلنا .

كما بينت ذلك أشغالكم وأفكاركم سيكون مستقبل وتطور الصناعة السياحية في البحر المتوسط رهينا بمستوى التشاور والتعاون الذي سنرسيه فيما بيننا. إنه عقد التزام وأهداف نحن وحدنا المسؤولون عنه. وإن الميثاق الذي ستتولون بحته في الدار البيضاء يدخل بالذات في إطار هذا التأسيس الضروري لرغبتنا في التضامن والمسؤولية المشتركين. إنها الخطوة نفسها التي استرشدنا بها في الدار البيضاء خلال القمة الاقتصادية الأولى لتنمية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وستعمل قمة عمان بعد بضعة أسابيع على مواصلة وتأكيد هذا الالتزام من خلال أحداث المجلس الجهوي للسياحة الذي ينص عليه إعلان الدار البيضاء.

إننا كذلك مقتنعون بأن الاجتماع الأوربي المتوسطي الذي سينعقد في نهاية شهر

يوم 19 شتنبر 1995.